



**بيانات المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٤/٦/٧ برئاسة القاضي السيد محدث المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين ولكرم طه محمد وأكرم أحمد بليان ومحمد صاحب النقشبendi وعبد صلاح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو القمن المازنيين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :**

العبيز - الندعى - / صادق جعفر احمد .

المحبز عليه - المدعى عليه - / وزير الداخلية/إضافة لوظيفته .

الدعا

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بان وزارة الداخلية أصدرت جدول الترقية في ١٤/٧/٢٠٠٦ ورغم استحقاقه للترقية إلى رتبة عميد في حينها إلا أنه لم يتم ترقيته في ذلك الجدول والجداول اللاحقة لها بالرغم من استيفائه لشروط الترقية المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون خدمة وتقاعد قوى الأمن الداخلي رقم (١) نسنة ١٩٧٨ المعدل وقد تم ترقيته في الراتب فقط بموجب جدول كالتالي ٢٠٠٩ . وأنه حالياً يشغل منصب أمراً قاطعاً مرور خاتفين على ملاك مديرية مرور محافظة ديرالي . نظالم المدعي (المميز) لدى المدعي عليه إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٧/٧/٢٠١٠ ولم يتزمه . أقام المدعي دعواه بتاريخ ١١/١٠/٢٠١٠ طالباً الحكم بـالالتزام المدعى عليه إضافة لوظيفته بإصدار الأمر الإداري المناسب بترقيته أصولياً . أصدرت المحكمة قراراً يقضى بإبطال عريضة الدعوى وذلك لسبق ترك الدعوى للمراجعة . ولعدم قناعة المميز بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٣/٤/٢٠١٢ طالباً نفسه للأسباب المأذورة فيما يلي :

三

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن **التمييز** مقدم ضمن المدة القانونية قرر **قبوله** شكلاً ولدى النظر في القرار المميز وجد انه غير صحيح ذلك لأن محكمة القضاء الإداري في اضياء الدعوى المرقمة (٤١٢/٤١٠/٢٠١٠) كانت قد ترتى الدعوى للمراجعة بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٠ وراجع المدعى في ٢٢/١١/٢٠١٠ واستأنفت السير في الدعوى . و بتاريخ ٢٠/٢/٢٠١٢ أجلت المراجعة للتدقيق إلى يوم ١٤/٣/٢٠١٢



ودون ان تحدد وقتاً للمرافعة ، وفي هذا التاريخ تركت المحكمة الدعوى للمراجعة مرة ثانية دون ملاحظة سبق ترك الدعوى للمراجعة وكان عليها انتظار المدعى الى نهاية الدوام الرسمي وفي حالة عدم حضوره تقرر إبطال عريضة الدعوى . والذي جرى ان المدعى حضر الى المحكمة وفي نفس اليوم اي ٢٠١٢/٣/١٤ وقبلت المحكمة مراجعته وقررت فتح باب المرافعة والسير في الدعوى وتلقيتها الى يوم ٢٠١٢/٤/١٨ . وفي هذا الموعد انتهت المحكمة الى سبق ترك الدعوى للمراجعة في ٢٠١١/١١/٢١ وذهب الى عدم جواز تركها للمراجعة مرة أخرى في ٢٠١٢/٣/١٤ فقررت إبطال عريضة الدعوى . وبين المدعى العزيز انه حضر يوم ٢٠١٢/٣/١٤ في الساعة (١١.٣٠) وكانت المحكمة لازالت منعقدة فوجد دعواه متروكة للمراجعة وتم فتح باب المرافعة وعما يزيد صحة ادعائه انه حضر في نفس اليوم لترك الدعوى للمراجعة مرة ثانية ووقع على المحضر . لذلك قلن قيام محكمة القضاء الإداري بترك الدعوى للمراجعة للمرة الثانية بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٤ وقبل انتهاء الدوام الرسمي رغم عدم تعين وقت محدد للمرافعة كان خطأ كما ان القرار العزيز الذي بني على الخطأ الذي وقعت به المحكمة بعد باطلاً لأنه كان على المحكمة ان تنتظر المدعى يوم المرافعة المصادف ٢٠١٢/٣/١٤ الى نهاية الدوام الرسمي وفي حالة عدم حضوره تقرر إبطال عريضة الدعوى لذلك قرر نقض القرار العزيز وإعادة اضمار الدعوى الى محكمتها للسير فيها من النقطة التي وقفت عندها وعلى أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٧/٦ .

مدحت محمود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا